

الفصل الرابع

انقسام الفضاء ما بين عام وخاص

يستأنف هذا الفصل المناقشة التي أثيرت في الفصل الثالث، المتعلقة بدور وسائل الإعلام العربية ذات البعد القومي في الفضاء العام. كما ناقشت في الفصل السابق، كيف تلعب اللغة دوراً مهماً في السلطة الرمزية" التي يتمتع بها الصحفيون العرب؛ وعلى المنوال نفسه، وأكد في هذا الفصل أن جزءاً من تلك السلطة الرمزية يرتبط بما يمكن اعتباره محتوى "جاداً" في الحوار العام. تتمثل النقطة المحورية في هذه المناقشة في محتوى الحوار العام كما تمثله عينات عشوائية مأخوذة من وسائل إعلام عربية رسمية ذات بعد قومي، مقابل ما تقدمه المحطات المحلية. وإذا كان الجمهور الذي وصفته في الفصل السابق، منقسماً بين اللغة الحميمية واللغة المهيبة، فإن الجمهور في هذا الفصل موزع بين المنطقتين العامة والخاصة، بالرغم من أن القسم الأعظم منه يتنقل بينهما.

تؤكد نانسي فريزر "أن ما يمكن أن يوصف بالقضية التي تثير الاهتمام العام سوف يقررها التنافس الاستطراذي تحديداً"¹. إذا كان هذا صحيحاً، فإن من المهم تحليل نوعية الموضوعات التي تلفت النظر في المنطقة العامة بالمقارنة بمثيلاتها التي يتم تغليفها في شرانق من القضايا العائلية الخاصة، ومن ثمّ يتم حجبها عن الجمهور. يُعدُّ هذا مهماً في التحليلات الثقافية المقارنة لدور الوسائل الإعلامية خصوصاً عندما يتبين لنا أن عبارة "خاص" يمكن أن تكون لها معانٍ مختلفة عبر السياقات الثقافية المختلفة. فعلى سبيل المثال، كان الفقر يُعدُّ دائماً قضية خاصة أو عائلية في المجتمعات العربية، ومن ثمّ فإن العديد من اللبنانيين مثلاً، وبالرغم من فقرهم، يرفضون الإقرار بأنهم فقراء باعتبار أن "الفقر عيب" وكذلك لكي "يتجنبوا وصمة العار الاجتماعية" هذه². أتناول في الفقرة التالية مسألة أن ما هو محلي أو خاص، الذي تم حجبه عن أعين وسائل الإعلام ذات البعد القومي، أصبح يحتل موقعاً في المشهد الإعلامي بسبب الفورة في أعداد المحطات الإعلامية الخاصة المطبوعة والمسموعة والمرئية خلال العقد الأخير.

بداية، أقدم عرضاً مختصراً للآراء التي طرحها الباحثون العرب للكمياسة التي تتمتع بها الأخبار في وسائل الإعلام المحلية من جهة، ووسائل الإعلام ذات البعد القومي من جهة أخرى؛ أقوم بعدها بمناقشة التوتر بين الصحفيين العرب أنفسهم، وبين المشاهدين النخبويين ونظرائهم العاديين. كما تناقش الفقرات التالية فكرة الفضاء الخاص وكيف يتسق مع "طبقات" عدة، حيث إن كل طبقة من هذه الطبقات

تتطلب أن يكون لها موقع في تلك " الهرمية " الخاصة استناداً إلى موقعها ضمن إطار الاتجاه السائد. أختتم هذا الفصل بتوجيه نقد إلى وسائل الإعلام الغربية والعربية على حد سواء، بسبب تركيزها على ما هو عالمي على حساب ما هو محلي، وما ينتج عن ذلك من آثار سلبية جداً تنعكس على المشاهدين في كلا الفضائين.

الأخبار المدينية

أشرت في موقع آخر³ إلى وفرة في كم الأخبار السياسية في وسائل الإعلام الإخبارية العربية مقارنة بالأخبار التي تتناول موضوعات اجتماعية. يركز هذا النوع من الأخبار بشكل رئيس على قضايا تتعلق بالعلاقات المتبادلة والسياسة الخارجية، ومن ثمّ يمكن التأكيد على أن تأثيرها سوف يقتصر على إيصال المعلومة للرأي العام أو التأثير فيه. وإذا كان يبدو أن الصحفيين العرب قد قاموا بالتركيز على " الأخبار الجادة " أكثر من " الأخبار الخفيفة "، فهذا مرده ربما إلى حقيقة أن أهمية الصحفي ووزنه المهني يرتبطان بالتركيز على النوع الأول من الأخبار. يؤكد هانيرز⁴ مثلاً أن المراسل المعني بالشؤون الخارجية يطمح عادة إلى نشر تقريره على صدر الصفحة الأولى؛ ولهذا السبب فهو يفضل أن يقوم بإرسال تقريره من موقع " الخبر الساخن " مثل القدس التي تكون فيها لهذه الأخبار " قصب السبق " ⁵. وبحسب رأي مايكل سكودسون⁶، فإن مهمة الصحفيين الأمريكيين تركز ليس فقط على النقل الموضوعي للأخبار، ولكن على مساعدة الجمهور العريض في فهم الحراك السياسي الدائر حوله أيضاً؛ ومن ثمّ فهو يقلل من

قيمة دور الجمهور في أن يكون فعّالاً، ناهيك عن أن يقوم هو نفسه بإجراء محاكمة عقلية مستقلة تساعده على فهم ما يجري من حوله. فمهمة الصحفيين إذاً، تكمن في الكشف عن نوايا اللاعبين السياسيين والإعلان عنها؛ وهي مهمة حولت مهنتهم من مجرد "كتاب بطريقة الاختزال" إلى "معلقين" سياسيين⁷. وهكذا، فالصحفيون يلعبون دوراً مزدوجاً يتضمن التعليق على ما يقال (من قبل السياسيين)، إضافة إلى ما لم يتم قوله⁸.

من المعروف ضمن السياق العربي، أن صحفيي النخبة يتمتعون بصلات وثيقة مع السياسيين ورؤساء الدول. في الحقيقة، العديد من الوزراء العرب أتوا من خلفيات صحفية. فوزير الإعلام البحريني كان رئيس تحرير صحيفة الأيام البحرانية، وتم تعيين رئيس تحرير إحدى الصحف العراقية السابق، وهو الحديثي، وزيراً في نظام صدام السابق، وحتى طارق عزيز، وزير الخارجية العراقي الأسبق كان رئيساً لتحرير إحدى الصحف، وقد كان وزير الإعلام السابق في الجزائر كذلك رئيساً لتحرير صحيفة جزائرية. أما الكاتب والصحفي الأردني صالح القلاب فقد شغل لمدة قصيرة منصب وزير الإعلام في الأردن⁹.

عموماً، يمكن وصف وسائل الاتصال العربية بأنها (مدنية) كونها تركز على سكان المدن، خصوصاً النخب المدنية، وتتجاهل المناطق الريفية. إحدى النتائج الخطيرة المترتبة على ذلك هي أنه بالرغم من الشكل الحديث لوسائل الإعلام الإخبارية العربية ذات البعد القومي، فإن المحطات لا تزال في واقع الأمر ملتزمة بالخطاب التقليدي المهيمن

الذي تتحكم فيه النخبة، ومستمرة في تجاهل المشكلات الاجتماعية المباشرة التي تعانيها المجتمعات العربية المعاصرة. حذّر بعض الباحثين العرب المختصين بشؤون وسائل الإعلام من مغبة الاهتمام شبه المطلق الذي تبديه الصحافة بالجماعات ذات النفوذ، ومن تجاهل الصحفيين للمشكلات التنموية التي تواجهها المنطقة¹⁰، وهو ما أدى إلى جعل الصحافة التي تعنى بالشؤون الريفية ظاهرة غير موجودة بالكلية¹¹.

هناك على سبيل المثال، غياب شبه كلي للنساء الريفيات والنساء اللواتي ينتمين إلى الطبقة الفقيرة في المدن، في وسائل الإعلام التي يبدو أنها مشغولة كلياً وجزئياً بمجموعات معينة من النساء، وتحديداً نساء المدن اللواتي ينتمين إلى الطبقة المتوسطة. أظهرت إحدى الدراسات أن الاهتمام بقضايا النساء في المناطق الريفية شكل أقل من 3 في المائة من المحتوى الكلي لوسائل الإعلام هذه. أما بالنسبة للمجلات الأسبوعية، فإن التركيز ينصب بشكل شبه كامل على النساء اللواتي يعشن في بيئة مدينية (97,5 في المائة)، بينما لم تتل المناطق الريفية سوى 2,5 في المائة من اهتمامها¹². كما أظهرت دراسة حول وضع النساء العاملات في سلك الصحافة في مصر أن الصحفيين الذين تضمنتهم هذه الدراسة عبروا عن آمياتهم بأن تتم تغطية المشكلات الاجتماعية الخطيرة في الصحافة، كموضوع الأمية المنتشرة بين النساء الريفيات، وتنظيم الأسرة والقضايا الصحية¹³؛ إلا أن تلك كانت مشكلات لم يقوموا بتغطيتها بالرغم من أنهم اتفقوا على أهميتها في الحوارات العامة.

استناداً إلى ما ذكره جميل مطر (مدير مركز الدراسات المستقبلية في مصر)، فإن التأثير السلبي للصحون اللاقطة يتمثل في أنه أضاف إلى التغريب الذي تعيشه الغالبية المهمشة، كسكان منطقة مصر العليا، على سبيل المثال. وهكذا، فالقنوات الفضائية تمثل ظاهرة النخبة، وتخاطب مجموعة من زملاء المهنة من المذيعين والمهنيين العاملين في مجال الإعلام¹⁴. إضافة إلى ذلك، يقول عمرو ناصيف مقدم أحد البرامج في قناة المنار¹⁵، إن القنوات الفضائية أصبحت شبيهة بالأحزاب العربية التي تتعد كثيراً عن مشاهديها الحقيقيين ومشكلاتهم الحقيقية. وإذا، فهناك قنوات تظن أنها تقدم لمشاهديها ما يريدون في موضوعات الترفيه والأغنيات، بينما تفضل قنوات أخرى تقديم ما يحتاج مشاهدوها إلى أن يعرفوه من أخبار ومعلومات¹⁶.

أما الجانب الإيجابي للمنافسة بين القنوات الفضائية والأرضية فيتلخص في نشوء جيل جديد من البرامج والبرامج الحوارية التي تهتم بقضايا محلية صرفة. أحد الأمثلة على مثل هذه البرامج هو برنامج (العاشرة مساءً) الذي يبث على قناة (دريم) الفضائية المصرية الخاصة. قالت مقدمة البرنامج منى الشاذلي مرة، إن البرنامج يهتم بالمشكلات اليومية للمواطن المصري العادي الذي تتلخص مشكلاته في وسائل النقل، وتوفير التعليم لأبنائه، وتأمين مستقبل أفراد عائلته¹⁷. وكان من بين المشكلات التي تناولها البرنامج انتشار السرطان بين صفوف الأطفال، ووفاة ألف شخص في حادثة غرق عبّارة في البحر الأحمر سببها كما قيل لاحقاً حريق اندلع في المحركات. كانت العبّارة في

رحلة من السعودية إلى مصر، وكان معظم ركابها من العمال المصريين الفقراء العائدين من السعودية. أسفرت هذه الحادثة عن اندلاع موجة عارمة من الغضب الشعبي بسبب ندرة المعلومات المتوافرة حول جهود الإغاثة وهوية الناجين، ناهيك عن أن مالك العبارة غادر البلاد، حتى قبل انتهاء التحقيق في الحادثة.

قالت الشاذلي في معرض تبريرها لتقديم برامج ذات طابع محلي، تتناول موضوعات محلية، بدلاً من قضايا سياسية: "نريد أن نكون أكثر قريباً من المشاهد... فإذا كان هذا المشاهد حزيناً ومكتئباً بسبب ما يكون قد شاهد حدوثه في الشارع، أو المنزل أو البلدة، فيجب أن يشعر أننا نشاركة هذا الإحساس بالألم، وأننا نخفف عنه، ولو حدث وفاز بكأس بطولة الأمم الإفريقية، فيجب أن يعرف أننا نقاسمه فرحته أيضاً... نريد أن نكون الجار والقريب أو الشخص الذي يعرف أننا نستطيع أن نتقاسم أفراحنا وأتراحنا، وأن بإمكاننا أن نساهم في حل مشكلاتنا"¹⁸.

أما زميلها معتز الدمرداش، وهو مذيع سابق، ومقدم لأحد البرامج الحوارية، فقد دافع عن الزاوية المحلية في برنامجه الحوارية الشعبي المعنون (تسعون دقيقة) الذي يبث على محطة فضائية خاصة أخرى بالقول إن عدد سكان مصر يبلغ 70 مليون نسمة، كل واحد منهم ينوء تحت ثقل المشكلات التي يعانيتها، وهو ما يعطيها أولوية في برامج حوارية شبيهة ببرنامجه في محاولة لإيجاد حل لهذه المشكلات (أو ما يطلق عليها وصف «الملفات») بدلاً من استضافة ممثلين أجانب من

الولايات المتحدة أو إسرائيل¹⁹. أكد أيضاً أن برنامجه يمارس ضغطاً على "السلطة التنفيذية" المحلية.

أما بالنسبة للبنانية ديانا مقلد (من تلفزيون المستقبل)، فإن قراءة عناوين الصحف العربية، أو سماع آخر الأخبار يمكن أن يثير سخط أولئك الذين يدعمون الجهود التي تطالب بإضافة قضايا غير سياسية إلى هذه العناوين. تضيف قائلة إن المفارقة تتمثل في أن هناك مبادرة غربية للتدريب بعد أخرى تحاول أن تعلم الصحفيين العرب التركيز على قصص اجتماعية وبيئية وإنسانية؛ إلا أن الصحفيين العرب مع ذلك، يُعدُّون هذه القضايا ثانوية، وهو ما يعني أنها غير موجودة عادة في نشرات الأخبار وتغطية قضايا الساعة²⁰. أذكر شخصياً الغضب الذي عبر عنه أحد الصحفيين الذي شارك في مثل هذه المبادرات التدريبية التي مولتها إحدى المنظمات الإخبارية الغربية. أخبرني ذلك الصحفي أنه دهش للأسلوب المتناقض الذي مارسه المتدربون العرب الذين كانوا من ناحية، يتمسكون بالصيغة التقانية الإخبارية الغربية، لكنهم من ناحية أخرى، يرفضون تطبيق هذه القيم الإخبارية الغربية التي تفضل الأخبار "الخفيفة". وهكذا، لم يستطع أي من هؤلاء المتدربين العثور على أي قصة محلية تتناول فشل نظامهم الدراسي، أو مشكلة الصرف الصحي، إلى ما هنالك، تستحق أن تكون مادة لتقرير صحفي يتصدر الصحف.

عبر فيصل قاسم وهو أحد كبار مذيعي قناة الجزيرة، الذي يتناول في برنامجه السياسة في العمق، عن رأي مشابه لرأي مقلد. تحدث عن

صدمته عندما كان يعيش في بريطانيا، حيث كان يشاهد كيف أن نشرة الأخبار البريطانية تتناول حوادث عادية. ولكنه اكتشف فيما بعد أن هناك حاجة "لأنسنة وسائل الإعلام العربية". "أنحى باللائمة على العقلية العربية التي" تدفع بالقضايا الإنسانية إلى موقع ثانوي جداً كما لو أنه ليست لها أي أهمية على الإطلاق"؛ وأضاف:

إن أنظمة الحكم الاستبدادية العربية أجبرت وسائل الإعلام على امتداد العقود الخمسة الأخيرة على التركيز على ما دعته "القضايا الكبيرة"، وأن كل ما عدا ذلك يمكن أن يذهب إلى الجحيم، كما لو أن القضايا نفسها أكثر أهمية من الشعوب"²¹.

مع ذلك، لا تصل مثل هذه القضايا إلى وسائل الإعلام إلا بالكاد، ولو حدثت ووصلت إليها، يكون التركيز عادة على السياق السياسي الإجمالي بدلاً من التدقيق في العواقب الاجتماعية والفردية لهذه القضايا. وقد قالت إحدى الصحفيات اللبنانيات المعروفات مرة، إنه لو كان باستطاعتها تغطية أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان لكانت تتمنى القيام بذلك؛ لكن مثل هذا البرنامج لن يسمح أبداً ببثه على الهواء²².

حتى تغطية الأزمات الإنسانية داخل الأراضي الفلسطينية تخضع للرقابة المهنية نفسها. خذوا على سبيل المثال الأزمة التي وقعت مؤخراً عندما لم يتلق أكثر من 160000 موظف حكومي رواتبهم: لم تعكس التقارير الميدانية بين المواطنين إلا النذر اليسير جداً من المأساة الإنسانية الناتجة عن تلك الحال. لقد فضل الصحفيون الفلسطينيون

بدلاً من ذلك، أن يصيغوا تقاريرهم من الزاوية السياسية المحضة، بدلاً من تسليط الضوء على المأساة الإنسانية المرافقة لتلك الحال. أما القصص التي ركزت على الأفراد فقد تم استقاؤها مباشرة من وكالات الأنباء الأجنبية مثل رويترز وغيرها²³. الأمر نفسه ينطبق على الصحفيين الأردنيين الذين كتبوا في الملاحق الاقتصادية للصحافة الأردنية؛ فقد رسم هؤلاء لوحة إيجابية ولكن غير واقعية للاقتصاد الأردني. ومن ثمَّ كانت الأقسام التي تعنى بالشؤون الاقتصادية تميل نحو التركيز على نشاطات سوق الأسهم، والمؤتمرات الاقتصادية، أو الأخبار حول الاتفاقات التجارية المعقودة مع بلدان أخرى، بدلاً من الكشف عن الحال المتدهورة للفقراء في الأردن الذين تقتصر أخبارهم على الفقرات الداخلية التي تعنى بالشؤون المحلية في الصحف الأردنية²⁴. إضافة إلى ما تقدم، قام أحد الباحثين المصريين²⁵ في وقت سابق بتوجيه انتقاد إلى الأقسام الاقتصادية في الصحف للأسباب نفسها؛ كان يرى أن الأقسام التي تعنى بالشؤون الاقتصادية والتجارية في الصحف تعطي الانطباع الخاطئ بأن العرب يعيشون حياة مترفة، لأن وسائل الإعلام تميل نحو التركيز على نوعية الحياة التي يعيشها مواطنون مدينيون متعلمون من أبناء الطبقة المتوسطة العليا، وليس على المشكلات التي يعانيتها المواطنون العاديون.

يعزى غياب القصص ذات الطابع الاجتماعي أو الإنساني إلى العديد من العوامل. أولاً، الصحفيون العرب، كما هو مبين أعلاه، لا يرون في مثل هذه القصص "طريقاً إلى الشهرة" ضمن وسط

مهني يحصل الصحفي فيه على مقام رفيع من خلال تغطيته قضايا سياسية جوهرية، وإجرائه مقابلات مع زعماء سياسيين مشهورين. ثانياً، هناك صعوبة حقيقية في تغطية مثل هذه الموضوعات؛ لأنها تتطلب الكثير من البحث والتقصي، وهو ما يدفع الصحفيين لاختيار تغطية الموضوعات السياسية الموجودة في متناول أيديهم. يرى الأكاديمي العربي الأمريكي مأمون فندي أن اهتمام وسائل الإعلام المبالغ فيه بالموضوعات السياسية ليس سوى وسيلة لحرف أنظار المشاهدين العرب عن قضاياهم الداخلية الملحة، وذلك من خلال تعظيم موضوعات السياسة الخارجية؛ وإلا فإن الصحفيين يمكن أن يوصموا "بالهرطقة السياسية"²⁶. بالمقابل، تبدو الأقسام التي تتناول الموضوعات المحلية أو الاقتصادية باهتة ومملة، وذلك بسبب عدم وجود صحفيين متخصصين قادرين على كتابة مقالات مبنية على أسس بحثية متينة حول مثل هذه الموضوعات. ثالثاً، تتدخل الحكومات العربية عادة لوقف إنتاج برامج في عمر دارها، وتتناول قضايا اجتماعية مثل البغاء والعمالة الأجنبية أو المهاجرين؛ ومن بينها حكومات بلدان تتباهى بمناطقها الإعلامية "الحرّة". باختصار، في الوقت الذي تبدو فيه القصص ذات الطابع الإنساني وكأنها تشكل العمود الفقري لهذا المجال الخاص، فإن الصحافة العربية، بعكس نظيرتها الغربية، تتردد في التركيز على مثل هذه القصص.

يميل الباحثون الغربيون في معرض تحليلهم للفضاء العام إلى التركيز على "تآكل" الفضاء العام بسبب الفضاء الخاص²⁷. استناداً

إلى هذا الرأي، فقد تزامن تحويل الأنماط الإعلامية إلى ظاهرة تجارية بشكل متزايد، مع لا مبالاة متزايدة من قبل الجماهير الغربية للانخراط في المعترك السياسي، وهو ما أدى إلى إلغاء أي شكل من أشكال الإحساس الجمعي أو التضامن. بعبارة أخرى، "يبدو أن (العام) قد تمت خصصته، وأن الخاص ازداد حجمه، وهو ما أدى إلى التقليل من شأن الحياة الديمقراطية"²⁸.

يلخص شيللر وأوري²⁹ المفهومات المختلفة للفرق بين العام والخاص: يوازي أحد المنظورات بين (العام) والدولة، ويعمل (العام) في خدمة المصلحة العامة؛ بينما يُعدُّ (الخاص) مؤشراً على السوق، ومن ثمَّ على المصلحة الفردية. أما المنظور الآخر فيميز بين الفضائين العام والخاص، حيث إن الأول يُعدُّ منطقة يمارس فيها الحوار المنطقي، بينما يكرس الثاني للقضايا الداخلية. يرى بعض المنظرين أن هذا الفرق فضائي بطبيعته، حيث إن (العام) يحدث في الفضاءات العامة بينما يحتل (الخاص) الفضاء الداخلي. أخيراً، يرى آخرون أن الفرق يكمن في درجة الوضوح، أو "عرض" وسائل الإعلام، وهم بذلك يشيرون بصفة خاصة إلى الشعبية الناجمة عن استحضار القضايا الخاصة في الفضاء العام؛ ومن ثمَّ فإنهم ينتهكون خصوصية المواطنين. إضافة إلى ذلك، ينتقد شيللر وأوري هذه المفهومات ويصفانها بالجامدة، كما يركزان على اللهجة الدينامية بين الفضائين، والتهجين المتزايد والمرونة السلسلة بينهما. إن الاعتراف بهذا التهجين، وبالقدرة على الإبحار في خضم تلك المفهومات، يجب أن يشكل أساساً للنظريات الاجتماعية والسياسية.

هذا التهجين وتلك السلاسة يلعبان في رأيي دوراً محورياً في تحليل الفضائين العام والخاص في السياق العربي. يتشابك الفضاء العربي الخاص مع الفضاء العام ثم ينفصل عنه، فيما يتعلق بموضوعات الوضوح واللغة والمصالح والصوت التمثيلي ورأس المال المميز، كما هو مبين في الجدول 4.1.

هذا يظهر منطقة عامة تسيطر عليها مصالح "الجماعة"، وتستند إلى المنطق وليس إلى العواطف، حيث تعرض آراء وموضوعات نخبية بواسطة رموز لغوية متعالية. من ناحية أخرى، يتضح أن المنطقة الخاصة واقعة تحت سيطرة المصلحة الفردية التي تستند إلى العواطف وصوت الطبقة الوسطى وموضوعات يتم التخاطب بشأنها بلغة أكثر بساطة. أما رأس المال المطلوب في المنطقة العامة فهو رأسمال ثقافي صرف، ويتمثل في التعليم والمهارات اللغوية، بينما يُعدُّ رأس المال الاجتماعي، أي برامج الشبكات سمة المنطقة الخاصة. يبدو أيضاً أن المنطقتين مرتبطتان بمؤسستين مختلفتين، حيث تكون المنطقة العامة مرتبطة بمؤسسات الدولة، أما المنطقة الخاصة فتكون مرتبطة بالسوق. وكما يذكّرنا كل من شيللر وأوري³⁰، فإن انقساماً كهذا ليس جامداً، بل مرّن وهجين، وهو ما يسمح للممثلين (الصحفيين) بالتنقل عبر المناطق المختلفة ووضع معارفهم حول القواعد الناظمة لكل منطقة موضع التطبيق.

إن المنطقة الخاصة، وكما سأبين أدناه، يمكن أن تضم طبقات عدة بدلاً من أن تكون فضاء جامداً؛ ومن ثمَّ فهي تسمح للسواد الأعظم من

الناس أن تتحرك بين هذه الطبقات المختلفة. أبين أولاً عينات عشوائية من الأمور "الخاصة" التي تخترق المنطقة العامة؛ والهدف من إبرازها هو إظهار تعقيدات الفضاء الخاص، وصعوبة رسم حدود ثابتة بين ما هو "عام" وما هو "خاص".

الجدول 4.1 المناطق العامة مقابل المناطق الخاصة

الفضاء العام	الفضاء الخاص	
جماعة	فردية	المصلحة
تعميم	خصوصية	درجة الوضوح
عقل	عواطف	المنطق
ذكر	أنثى	الجنس
النخبة	الفقيرة والمتوسطة	الطبقة
النخبة	الطبقة الوسطى	الأصوات الممتلئة
السياسة/الاقتصاد	اجتماعية (داخلية)	الموضوعات المرئية
العربية الفصحى	اللهجات العامية	اللغة
ثقافي، أي المعرفة والتعلم	اجتماعي، أي شبكاتي	رأس المال المطلوب
الدولة	السوق	جهة الارتباط

جاذبية خاصة لجمهور مُنعم

تنظر فريزر إلى المنطقة الخاصة بوصفها تهتم " بالملكية الخاصة "، و" ذات صلة بالحياة الشخصية أو الداخلية الحميمة"³¹. ففي وسائل الإعلام العربية الإخبارية ذات البعد القومي، يمكن لما هو خاص أن يشير إلى المحلي بالإضافة إلى الداخلي. وهكذا، فبينما يمكن اعتبار السياسات الإقليمية والخارجية قضايا " عامة" بامتياز، وذات أبعاد إقليمية، فإن السياسة المحلية يمكن النظر إليها بوصفها جزءاً من المنطقة الخاصة بالتوازي مع القضايا الداخلية والعائلية. يرى اللبناني رامز معلوف أن " لوسائل الإعلام المحلية في معظم الأحوال تأثير لافت في مشاهديها، " بالرغم من وفرة القنوات الإقليمية والعالمية ووجودها في متناول أيديهم"³². يشير إلى اهتمام باحثين غربيين بحفنة من القنوات العربية ذات البعد القومي، ومن أهمها قناة الجزيرة، مهملين بذلك 394 قناة أخرى. يضيف قائلاً إن هذه عملية مضللة بما أن " هذه الحفنة من القنوات لا تسيطر على السوق المعروف بتفككه وتنوعه وتقلبه والتزامه بالبرامج لا بالقنوات " .

وهكذا، فإن المؤسسات البحثية الغربية تميل إلى التركيز على ما هو " مشترك " أو " قومي " بدلاً من التركيز على ما هو محلي وخاص، كما نوقش في الفصل الثالث. سوف أعود إلى ذلك لاحقاً في الفصل السابع عندما أناقش موضوع المؤسسات البحثية الإعلامية العربية والغربية؛ أما الآن فدعوني أقرن الرأي الذي طرحه معلوف بأمثلة عشوائية من وسائل الإعلام العربية المحلية منها، وتلك المعروفة ببعدها العربي

القومي، مركزة على التواصل بين القراء أو المشاهدين من جهة، ووسائل الإعلام، من جهة أخرى. ستتضمن هذه الأمثلة برنامجاً تلفزيونياً يعاد بثه، وصفحات الرسائل الموجهة إلى رئيس التحرير في عدد من الصحف ذات البعد العربي القومي والصحف المحلية.

أول مثال سوف أورده هو من القناة الإعلامية الإقليمية، الجزيرة، وعلى الأخص، أكثر برنامج مثير للجدل يعاد بثه فيها وأعني به برنامج "الاتجاه المعاكس". يقدم الشمري³³ تحليلاً كمياً للبرنامج من خلال استخدام عينة قواها ثلاثون حلقة منه بين سنتي 1997 و1998. يقدم الشمري عرضاً شاملاً للموضوعات التي تناولتها هذه الحلقات بدءاً بموضوع "السلام مع إسرائيل" و"علاقة إسرائيل بتركيا" و"المذابح في الجزائر" و"القمة الاقتصادية" و"انضمام اليمن إلى منظومة دول مجلس التعاون الخليجي" و"إيران والخليج" و"الأزمة العراقية الكويتية" وصولاً إلى "تعريف الاشتراكية" و"الديمقراطية والشورى" و"تعريف الرأسمالية". قلة قليلة من هذه الحلقات تناولت قضايا تتعلق بالنساء مثل قضية "حرية المرأة" و"تعدد الزوجات". بشكل عام، يميل هذا البرنامج إلى التركيز على موضوعات تتعلق بالسياسة الخارجية بدلاً من موضوعات محلية أو "اجتماعية". لا يزال هذا التوجه مستمراً حتى الآن بالرغم من أنه بين الحين والآخر، يتناول موضوعات ذات صبغة خاصة أو داخلية مثل البرنامج الذي تم بثه في الثاني عشر من شهر كانون الأول، ديسمبر سنة 2006 وتناول قضية جراحة التجميل؛ وبعد مضي أسبوع على بث تلك الحلقة، اشتكى مقدم البرنامج بأنه

تلقي شكاوى عديدة من بعض المشاهدين الذين عبروا عن قلقهم من كون تلك الحلقة غير سياسية، ومن ثمّ فلم يكن من المناسب طرحها في حوار عام على مثل هذا المنبر.

في الأسبوع التالي، أي في التاسع عشر من شهر كانون الأول، ديسمبر 2006، تناول البرنامج موضوعاً "داخلياً"، وهو انتشار قنوات موسيقى الفيديو في العالم العربي؛ وهي ظاهرة قال عنها مقدم البرنامج إنها يمكن أن تكون جزءاً من مؤامرة تقودها الحكومات العربية ضد أجيال الشباب: "هناك وزارات إعلام، وهناك وزراء إعلام همهم الأكبر تحويل شباب بلدانهم ومجتمعاتهم إلى مجتمعات داعرة". أشار بوجه خاص إلى سهولة الحصول على ترخيص لإطلاق مثل هذه المحطات الموسيقية في الوقت الذي يصعب الحصول على ترخيص لإطلاق قناة إخبارية.

من المفارقة أن مقدم البرنامج فيصل قاسم كان قد عبر عن رأي مخالف لهذا الرأي عندما أعلن تفضيله لمثل هذه القنوات على حساب القضايا السياسية الكبيرة. ففي رأي له سبق نشره في مجلة (إذاعة الشرق الأوسط)، تباكى قاسم على غياب الموضوعات الإنسانية في وسائل الإعلام العربية ذات البعد القومي، متسائلاً:

ألا تمج مجتمعاتنا بمئات من القضايا الاجتماعية والإنسانية التي تحتاج إلى اهتمام فوري من قبل وسائل الإعلام؟ لقد ضقنا ذرعاً بالأخبار والبرامج حول "الإمبريالية" و"الصهيونية" و"قضايا التحرير؟" يجب علينا أن نتحرر محلياً أولاً قبل أن نتحرر من المستعمر

الأجنبي. يجب أن تتوجه وسائل إعلامنا نحو تحرير الشعب العربي من
جلاديه أولاً³⁴.

مع ذلك، يميل مقدم البرنامج وشريحة من مشاهديه، كما أشرنا سابقاً، إلى تصنيف بعض الموضوعات كموضوعات "تستحق النقاش" وأخرى "لا تستحق النقاش". يتضمن الصنف الأول قضايا تتعلق بالسياسة الخارجية؛ أي العلاقات العربية بإسرائيل، والولايات المتحدة وإيران، أو مناقشات حول مفهومات ذات طابع اقتصادي سياسي كالرأسمالية والاشتراكية. وهكذا، يتميز ما هو عام لشكل لا لبس فيه، عما هو خاص بما يتعلق بالموضوع (المحتوى)؛ وأكثر من ذلك، يبدو أن كلاً من المشاهدين والمهنيين العاملين في مجال الإعلام متفقون على هذا التعريف للمنطقة العامة.

دعونا الآن نلتفت إلى الصفحات المكرسة للرسائل الموجهة إلى رئيس التحرير من المنظور الإقليمي مقابل الصحافة المحلية والموضوعات المختلفة التي تطرحها وسائل الإعلام هذه. فمثلاً، تضمنت الصفحة المكرسة لرسائل القراء في صحيفة مثل صحيفة (الحياة) بتاريخ 28 كانون الأول ديسمبر، سنة 2006 رسالتين من اثنتين من المثقفين العرب، تناولت إحدهما الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعلاقته بالصراع الداخلي الدائر بين مختلف الفصائل الفلسطينية؛ أما الأخرى فتناولت عرضاً لدور مصر في المنطقة، وكيف أثرت معاهدة السلام التي أبرمتها مصر مع إسرائيل في هذا الدور. كما نشرت صحيفة الشرق الأوسط في اليوم نفسه عدداً من الرسائل والتعليقات

حول قصص إخبارية تتعلق بقضايا إقليمية ودولية. وهكذا، فقد علقت إحدى الرسائل على خبر يشير إلى خطة هيلاري كلينتون الانضمام إلى سباق الانتخابات الرئاسية الأمريكية، بينما علقت رسالة أخرى على الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وتساءلت عن إمكانية حل هذا الصراع من خلال إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين. كما عبرت بعض الرسائل عن قلقها مما يدور في إقليم دارفور، وخطة إيران لتطوير الأسلحة النووية، وازدياد عدد الميليشيات في لبنان. أما صحيفة القدس العربي، فقد نشرت رسائل عدة في اليوم نفسه بعضها أرسل من قبل مثقفين عرب يعيشون في الغرب. في الحقيقة، كان منشأ غالبية هذه الرسائل الموجهة إلى رئيس التحرير، كما أوضح لينش (انظر الفصل الثالث)، والمنشورة في مثل هذه الصحف ذات البعد العربي من قراء في بلاد الغربية، وكما أسلفنا، فإن الاختلاف بين القراء سواء كانوا من المهاجرين أو المحليين له درجة أهمية في سياق تحليل محتوى وسائل الإعلام العربية، توازي درجة الاختلاف بين القنوات الإقليمية أو المحلية. أما بالنسبة إلى الموضوعات التي تتم مناقشتها، فإنها تتمحور حول قضايا إقليمية كالوضع السياسي في العراق والإجراءات الأمنية السعودية المتخذة على حدودها مع العراق، وتعليقات حول خطاب ألقاه مؤخراً رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، وكان هناك أيضاً تعليق حول الانتخابات في موريتانيا.

من ناحية أخرى، هناك أولويات مختلفة للصفحات المخصصة لرسائل القراء في الصحف المحلية. فصحيفة (الجمهورية) المصرية

المحلية تخصص قسماً خاصاً بعنوان "مع جمهور القراء"، مكرساً لرسائل من جمهور القراء، ومتعلقاً عادة بشكاوى ومناشآت ذات طابع شخصي للمسؤولين. في الثامن والعشرين من شهر كانون الأول، ديسمبر سنة 2006، تضمنت هذه الصفحة رسالة على شكل مناشدة موجهة إلى وزير التربية لصالح أطفال ينتمون إلى عائلات تعاني العوز من أجل إعفائهم من الرسوم الدراسية. وكانت هناك رسالة أخرى من أحد الأزواج القلقين يخاطب فيها رئيس نقابة المعلمين، متسائلاً: لماذا رفضت النقابة المساهمة في نفقات العلاج الطبي لزوجته التي خدمت القطاع التربوي لمدة تزيد على أربعين سنة؟ كما تناولت رسالة ثالثة موضوع القطاع التربوي برمته، مشيرة بشكل خاص إلى التناقضات في أنظمة المدارس الحكومية، مثل قواعد استخدام المختبرات للصفوف العلمية (بالرغم من أن معظم هذه المختبرات تعوزها التجهيزات)، بينما تضمنت رسالة أخرى تعليقات ساخرة حول المكتب الحكومي الذي يضم أكثر من 60 موظفاً حكومياً يقدمون خدمات لأكثر من 800 من المتقاعدين في غرفة مساحتها لا تتجاوز ستة عشر متراً مربعاً.

وهناك صحيفة محلية أخرى هي صحيفة (الأهرام)³⁵. تعج هذه الصحيفة عادة بالأخبار السياسية الإقليمية والدولية³⁶، لكن الرسائل الواردة إليها والمنشورة في صفحة بريد القراء تعكس أحياناً اهتمامات أكثر "محلية". عبرت العديد من الرسائل الواردة من القراء المنشورة في العدد الصادر في الثامن والعشرين من شهر كانون الأول، ديسمبر سنة 2006، عن القلق من ظاهرة "أطفال الشوارع" المصريين بعد

ورود أنباء عن اعتقال عصابة قامت باغتصاب بعض هؤلاء الأطفال واستغلالهم وقتلهم. ذكر هذا الجدل الدائر بالثورة التي تسببت بها الرواية السَّيرِيَّة بعنوان (بالخبز وحده) التي كتبها المغربي محمد شكري، والتي تم منعها في العديد من البلدان العربية نظراً لأسلوبها "غير المناسب"، ولطبيعة الموضوع الذي تطرقه، بالإضافة إلى طريقة تصويرها للمجتمع المغربي. ومع ذلك، فإن ظاهرة أطفال الشوارع والاستغلال الذي يتعرضون له هي مشكلة تواجه العديد من البلدان العربية. هناك في مصر وحدها أكثر من مليون طفل يتم تصنيفهم "كأطفال شوارع" إذا انطبقت عليهم معايير معينة:

إنهم الأطفال الذين يعملون في مناطق غير معروفة ولا يمكن الوصول إليها، مثل العاملين في مجال الخدمة المنزلية، ويضاف إلى هذه القائمة الأطفال الذين يعملون في مناطق أخرى لا علاقة مباشرة لها بالظهور في الشوارع، وهناك أيضاً أولئك الذين هم في دائرة الخطر أو المعرضون للخطر³⁷.

من غير المفاجئ إذاً أن يعبر السواد الأعظم من الناس بالإضافة إلى النخبة عن قلقهم حيال هذه المشكلة التي لها تأثير مباشر في حياتهم اليومية بطريقة أو بأخرى، ربما بصورة أكبر بكثير من طموحات إيران لصنع الأسلحة النووية، أو امتلاك إسرائيل لهذه الأسلحة! من المدهش اكتشاف أن عدداً من المشكلات التي تؤثر في الحياة اليومية للغالبية العظمى من الناس لا تجد مكاناً لها في أقسام (رسائل إلى المحرر) في الصحف اليومية، بل تظهر في الأقسام المماثلة في صحف التابلويد المصرية مثل صحيفة (أخبار الجريمة).

أثبتت صحيفة أخبار الجريمة في واقع الأمر أن لها شعبية كبيرة بين القراء؛ ويعود السبب في ذلك بالاستناد إلى رئيس تحرير إحدى هذه الصحف المتخصصة بأخبار الجريمة، إلى أن "الناس قد ملؤا من السياسة." من ناحية أخرى، يبرر أحد علماء الاجتماع هذه الشعبية بالزعم أن القراء يشعرون بالرضا من خلال اطلاعهم على معاناة الآخرين، ويستعملون هذه المعرفة كإستراتيجية تساعد على مواجهة مشكلاتهم الخاصة بصورة أفضل³⁸.

كما أسلفنا، تُعدُّ صحيفة (أخبار الجريمة) التي تصدر عن دار نشر (أخبار اليوم) المصرية مثلاً على هذا النموذج من صحف التابلويد؛ التي تهتم بشكل رئيس بأخبار الجريمة والمصائب التي يعانها المجتمع المحلي. تكرر صفحة بريد القراء في هذه الصحيفة لنشر شكاوى الناس البسطاء والمناشدات الشخصية، حتى إنها تنشر تحت مسمى "شكاوى الناس". تركزت الشكاوى المنشورة يوم الثامن والعشرين من شهر كانون الأول ديسمبر، سنة 2006 على سبيل المثال، على الحياة اليومية لبعض المواطنين المحرومين. قام أحدهم بإرسال رسالة يشكو فيها من المرض المزمن الذي يعاناه، وناشد الميسورين للتبرع بمبالغ معينة من المال كي يتمكن بواسطتها من شراء آلة للتنفس. وردت رسالة أخرى إلى بريد القراء من شخص تحدث عن الحرمان الذي عاناه منذ طفولته، وخشيته من أن يواجه ابنه المصير نفسه. أجبر على ترك عمله بسبب المرض الذي يعاناه؛ علماً بأنه ليس لديه أي مصدر آخر للدخل كي يعيل عائلته؛ تم توجيه رسالته إلى أولئك الذين بمقدورهم

مساعدته هو وعائلته. تتضمن مثل هذه الرسائل في العادة عنوان المرسل ورقم هاتفه. وهكذا، فإن مثل صحيفة التابلويد هذه يمكن أن تكون "موتلاً للسلوك الإنساني والأخلاق والفاعلية والأحداث"، أو "ممارسة طقسية للأخلاق"³⁹، لكنها فوق هذا وذاك، تُعدُّ أيضاً منتدى للفقراء والمحرومين يطلقون من خلاله صرخات طلب المساعدة من المنعمين.

باختصار، يمكن القول إن التركيز في وسائل الإعلام ذات الطابع القومي ينصبّ بشكل رئيس على السياسة الإقليمية، وليس على هموم محلية مباشرة تعانها المجتمعات العربية. وهكذا، فلكي "تستحق" القصة الإخبارية النشر، يجب أن تتناول إما الفضاء الإسلامي، أو الفضاء الديني العربي القومي. ففي محطة ذات طابع قومي مثل قناة الجزيرة، هناك فقط القضايا السياسية الكبرى التي تستحق أن تكون مادة إخبارية. برر يسري فودة، وهو أحد كبار مقدمي البرامج في قناة الجزيرة، هذا الأمر بقوله:

أنت لا تتوجه إلى مجموعة بعينها وحسب، أو تخاطب ذهنية أو منطقة محددة، كما أنك تتبنى عقلية ذات طابع قومي. هذا هو المعيار رقم واحد الذي سيساعدك على اتخاذ قرار حول ما إذا كانت هذه المادة الإخبارية ستهم مشاهداً في موريتانيا، أو تؤثر في شخص في الصومال أو العراق أو المغرب؛ أي، هل هذه المادة موهلة في المحلية؟ أو هل سيبدى عرب آخرون، سواء كانوا يعيشون في العالم العربي أو أي مكان آخر، اهتماماً بمعرفة تفاصيل أكثر قليلاً؟ هذا هو المعيار رقم واحد... سوف نحاول رؤية القيمة؛ دعونا نقول إن حريقاً شب في ماليزيا، وأن

خمسة أشخاص لاقوا حتفهم احتراقاً. سيدخل في هذا الخبر الكثير من الاعتبارات هنا: هل كان ذلك الحريق قضاء وقدرًا؟ كان الزوج يحاول أن يعد فنجاناً من الشاي، لكنه كان جاهلاً؛ كانت المرة الأولى التي يدخل فيها إلى المطبخ، وكان ذلك الحريق قضاء وقدرًا. إذا كان الأمر كذلك، ربما لم يكن قضاء وقدرًا. ربما كان لهذا الحادث دوافع عنصرية. إن مسلماً تسبب في ذلك الحريق لإيذاء عائلة مسيحية، أو أن لهذا الحادث دوافع سياسية. هنا يصبح الخبر ذا مغزى وأهمية. ربما أن شخصاً يعيش في مصر أراد أن يطلع على تفاصيل أكثر حول الحادث؛ لأننا نعلم أن العديد من المسلمين من ماليزيا يعيشون هنا، وأن هناك بعض القلاقل في ماليزيا⁴⁰.

أذكر أنني سألت إحدى الصحفيات العاملات في واحدة من تلك الوسائل الإعلامية ذات الطابع القومي عن أهم القصص التي كانت تشغل بالها في تلك الفترة. أجابت فوراً أن أهم ما كان يشغل بالها حينئذ هو المخطط الإيراني لصنع وتطوير الأسلحة النووية، أو ما أطلقت عليه وصف "الملف الإيراني". وعندما سألتها عن سبب ذلك، أجابت بشيء من نفاذ الصبر: "كما تعلمين، تريد إيران تطوير هذه الأسلحة، لكن الولايات المتحدة لا توافق على ذلك؛ وبناء عليه، فقد قامت الولايات المتحدة بتهديد إيران بعقوبات اقتصادية؛ لكن الصين، وهي العضو الدائم في مجلس الأمن، لا تؤيد اتخاذ مثل هذا القرار... لم أملك سوى ملاحظة أن إيران، تلك الدولة المترامية الأطراف قد تضاءلت إلى درجة أنها أصبحت بطلنة لرواية تواجه فيها خصماً اسمه الولايات المتحدة، وتدعمها في هذه المواجهة حليفها الصين؛ وهنا قاطعتها قائلة: "أليس من الأفضل لك لو قمت بتغطية قصة أكثر أهمية بالنسبة

للمشاهدين المحليين في بلدك؟" رمقتني حينها بنظرة فيها الكثير من الازدراء وقالت: إن عواقب امتلاك إيران للأسلحة النووية أهم بكثير من تأثير الوضع المزري للتعليم أو الفقر المدقع المنتشر في بلدها.

ربما لا تقتصر مضمونات التعريف الضيق الأفق لموضوع أهمية الأخبار بين الصحفيين العرب في وسائل الإعلام ذات الطابع القومي على ما يبيث من استوديوهات الأخبار؛ فربما استطاعت التأثير في المشاهدين أيضاً. لذلك فإن من الممكن أن يتخندق تعريف مفهوم الأهمية في عقول المشاهدين حتى لو كان هؤلاء يشاهدون قنوات أجنبية أخرى تقدم فيها وجبات إخبارية لها طعم آخر. أظهرت الدراسة الاستقصائية التي قام بها غونول غيغليسيم على المشاهدين الأتراك الذين يعيشون في النرويج اعتراض أولئك المشاهدين على الوجبات الإخبارية التي تقدمها القنوات النرويجية بسبب "تفاهتها" التي تعود إلى تركيز هذه القنوات على القضايا المحلية كالتعليم وأوضاع المتقاعدين، وحفلات العريضة، إلى ما هنالك⁴¹. لم يكن مفهوماً بالنسبة لهذه الأقلية المهاجرة كيف أن وسائل الإعلام النرويجية تهتم " بالمنطقة الخاصة" بدلاً من التركيز على موضوعات "أكثر جدية"، وخصوصاً موضوعات السياسة الخارجية. هناك تحليلات عدة حول الأسلوب الذي يتم من خلاله تصوير الأقليات العرقية في الأخبار الأوروبية، إضافة إلى مسألة تلقي هذه الأقليات لهذه الصورة المرسومة عنهم في الأخبار، لكن يجب على المحللين القيام باستطلاعات شبيهة بتلك التي قام بها غيغليسيم بين المشاهدين العرب المحليين من أجل تكوين رأي

موثوق حول العلاقة بين الطريقة التي يتلقى بها الصحفيون الأخبار مقابل الطريقة التي يتلقاها بها المشاهدون.

طبقات الفضاء الخاص

قمت في موضع آخر من هذا الكتاب⁴² بمراجعة السياق الذي أدى إلى انتشار صحف التابلويد في العالم العربي. انتشرت صحف التابلويد في مصر على سبيل المثال مستفيدة من ثغرة قانونية استغلها الناشرون للحصول على تراخيص لإصدار هذا النوع من الصحف. إضافة إلى ذلك، يُعدُّ إصدار صحيفة التابلويد أقل كلفة بكثير من إصدار مجلة من الورق الصقيل والغلاف اللامع، أو قناة تلفزيونية خاصة. ولكن هل يمكن اعتبار عبارة "التابلويد" مظلة يتم تحتها تعريف أي صحيفة غير جادة في أي دولة؟ الجواب عن هذا السؤال هو النفي، فكما أوضحنا على سبيل المثال، تُعدُّ صحافة التابلويد في فنلندا صحفاً أكثر جدية من المفهوم البريطاني لذات النمط أو التسمية. يعود هذا إلى أن صحف التابلويد الفنلندية تهتم بالأخبار السياسية أكثر مما تلتفت إلى أخبار الترفيه، كما تقوم بذلك صحيفة The Sun البريطانية⁴³. ويمكن أن يقال الشيء نفسه بالنسبة لصحف التابلويد العربية التي تعنى بقضايا ذات طابع سياسي وطني.

النقطة التي أود في الواقع التركيز عليها هي أن "التابلويد" تمثل عبارة شاملة لا تقدم تفسيراً للفوارق بين الصحف الجادة الحالية وصحف التابلويد. إضافة إلى ذلك، إن بالإمكان طرح مقولة أن

هرمية التفكير بمنطق التابلويد موجودة في المشهد الإعلامي العربي؛ وكما سأطرح لاحقاً، يمكن لنا أن نناقش طبقات المنطقة الخاصة كما تصورها صحافة التابلويد والصحافة الخاصة بالاعتماد على موقع كل من هذه المحطات المحلية إزاء المحطات "الأكثر جدية". تتراوح هذه الهرمية بين تلك الأوراق التي تركز على "السياسة المبسطة"، وهي في العادة صحف حزبية، وبين تلك التي تهتم بالإشاعات وأخبار الفنانين. على سبيل المثال، قيل إن إحدى صحف التابلويد الجديدة في المغرب استطاعت أن تحصد شعبية كبيرة بين القراء، وبدأت تُقَارَن بالصحف اليوم اليومية الواسعة الانتشار بسبب ما تتضمنه في محتواها الذي يصدر كل أسبوع من أخبار تتعلق "بالجنس والإشاعات حول الحياة الخاصة بالمشاهير والفضائح الاجتماعية"⁴⁴.

في بعض الدول العربية مثل مصر، هناك عدة أنواع من صحف التابلويد والصحف الحزبية؛ بعضها يتناول الموضوعات السياسية على حساب الموضوعات الاجتماعية، بينما يهتم بعضها الآخر بالفنانين والإشاعات المتعلقة ببعض الأفراد. يقدم الجدول 4.2 هذا التمايز بين صحف التابلويد مرفقاً بأمثلة من محطات إعلامية مصرية.

تتكون المجموعة الأولى من محطات إعلامية متخصصة بالسياسة الشعبية. وتُعدُّ أسبوعية (الأسبوع) المصرية مثلاً على هذا النوع من الصحف؛ كما تقع تحت مظلة صحافة التابلويد بالرغم من أن محتواها سياسي محض. أما الأسباب التي حدت بالنقاد إلى تصنيفها ضمن صحافة التابلويد فيعود إلى تركيزها (انسجاماً مع الصحافة الحزبية

المصرية) على الفضائح السياسية مثل فضيحة إلقاء القبض على ابن المحافظ وهو يحاول تزوير إحدى الشيكات.

تتضمن المجموعة الثانية محطات متخصصة في المنطقة الخاصة "الرسمية". وتُعدُّ صحيفة (المساء) المصرية اليومية نموذجاً لمثل هذا النوع من الصحافة، وهي "صحافة مساءية"⁴⁵. تحتوي هذه الصحيفة اليومية على أقسام متنوعة تغطي أخبار السياسة والفن، إضافة إلى ذلك، تتناول معظم الأخبار السياسية قضايا محلية. اشتهرت صحيفة (المساء) بصفتها الأخيرة المكرسة لرسائل القراء التي يرسلها القراء الفقراء (ويقوم الصحفيون بتحريرها) الذين يطالبون العائلات الغنية بتقديم يد العون لهم. وكان من الواضح أن هذا القسم كانت له شعبيته الواسعة بين القراء لدرجة أن صحيفة (الأسبوع) سارت على خطى هذه الصحيفة، وأضافت قسماً جديداً مشابهاً يهتم بموضوعات شبيهة.

الجدول 4.2 نماذج من المحطات المحلية المختلفة

محطات متخصصة في الإذاعات	محطات متخصصة في المنطقة الخاصة الرسمية	محطات متخصصة في السياسة الشعبية	
صحافة تابلويد متخصصة في أخبار الجرائم وأخبار الفنانين منفصل	اليومية المصرية (المساء) أخبار سياسية وفنية موقع متوسط	الأسبوعية المصرية (الأسبوع) سياسية صرفة لصيق	مثال الموضوعات الموقع بالنسبة للمنطقة العامة الرسمية

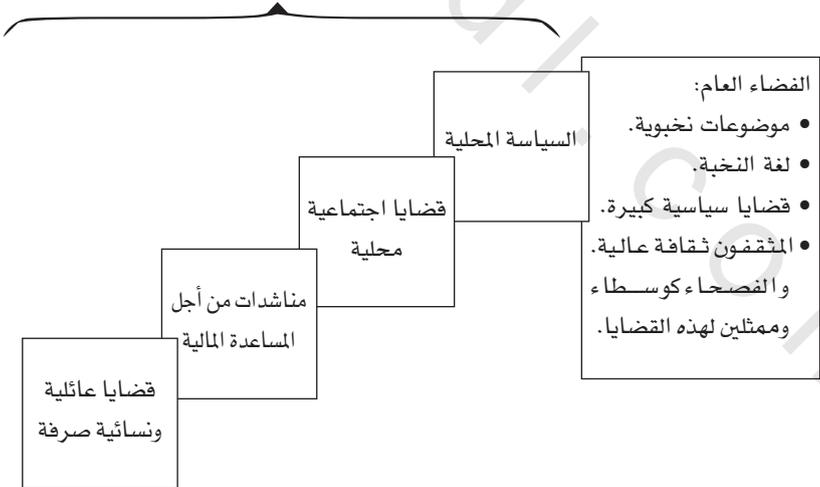
أخيراً، تتضمن المجموعة الأخيرة محطات متخصصة في الإذاعات مثل أسبوعيتي (أخبار الحوادث) و(أخبار النجوم). تركز الأسبوعية الأولى كما يتضح من عنوانها، على أخبار الجرائم، وتحتوي على فقرات متنوعة حول الجرائم تحت عناوين مثيرة مثل: جريمة تاريخية، وجريمة الأسبوع، وجرائم عالمية، إلى ما هنالك. تحتوي صحيفة التابلويد هذه على قسم لبريد القراء يغطي شكاوى المواطنين أو طلباتهم للمساعدة (كما عرضنا من قبل).

تبدو أخبار الجرائم في واقع الأمر أكثر شعبية الآن بين صفوف القراء العرب من ذي قبل، كما أوضح رئيس التحرير السابق لصحيفة التابلويد الأردنية (شيهان). فقد استهوت أخبار الإذاعات والمحرمات الاجتماعية قراء صحيفة (شيهان) حسب رأيه؛ أما الآن، وبفضل الوفرة الكبيرة في أعداد القنوات التلفزيونية الترفيهية التي تعرض لموضوعات جنسية ومحرمات اجتماعية، فقد اقتصر اهتمام القراء على متابعة أخبار الجرائم⁴⁶ التي تنفرد بها عادة الصحافة المطبوعة، وليس الإعلام المرئي، سواء ضمن نشرات الأخبار أو البرامج الحوارية.

إذا كان منتقدو هايرماس يؤكدون وجود فئات عدة من الجمهور، أو جماهير تابعة⁴⁷، فإن بإمكان المرء التأكيد هنا على وجود عدة طبقات من الفضاء الخاص بما في ذلك قضايا عائلية داخلية، وقضايا تتعلق بالفقراء والمهمشين، والسياسة الشعبية، إلى ما هنالك. أما الرصيد الذي يناله كل لاعب في الفضاء الخاص، فإنه يكسب قيمته جراء تقاطعه مع الفضاء العام "الرسمي، كما هو مبين في الرسم 4.1.

يظهر الرسم 4.1. هرمية الشبوع والوضوح في المنطقة الخاصة، مستندة إلى الموضوعات ذات الصلة: تأتي السياسة المحلية في أعلى هذه الهرمية، تليها المشكلات الاجتماعية كالتعليم والعلاقات الجنسية؛ أما في قاعدة الهرم فتتبع توسلات ومناشدات المحرومين من عامة الشعب من أجل المساعدة، جنباً إلى جنب مع القضايا العائلية والنسائية الصرفة. يتسق التأثير الذي يتمتع به الصحفيون العاملون في جميع أنواع وسائل الإعلام هذه مع الموقع الذي تحتله محطات الإعلام التي يعملون فيها ضمن هذه الهرمية؛ ومن ثمَّ فإن أولئك الصحفيين المتخصصين في القضايا السياسية المحلية يمكن أن يتبوءوا مواقع أفضل من المواقع التي يحتلها الصحفيون العاملون في مجال قضايا المرأة. من ناحية أخرى، تبقى أكثر المواقع تأثيراً ونفوذاً متمثلة في سيطرة الصحفيين الذين يتناولون قضايا سياسية عالمية.

طبقات الفضاء الخاص



الرسم 4.1. طبقات الفضاء الخاص

لكي نكون منصفين، لا بد من القول إن وسائل الإعلام الغربية (سواء كانت أوروبية أم أمريكية) التي ساهمت في تدريب العديد من الصحفيين العرب العاملين في القنوات الإخبارية، وقدمت لهم فسحة تعليمية لا بأس بها، لم تكن مثلاً يحتذى. فهناك فجوة بين تغطية الأخبار الوطنية من جهة، وبين تغطية الأخبار الخارجية من جهة أخرى في وسائل الإعلام الغربية.

وهكذا، فبينما تركز الأخبار الوطنية على المشكلات اليومية والمباشرة للمواطنين العاديين، تصور الأخبار الخارجية الأمم الأخرى من خلال نافذة سياسية صرفة، تركز فيها على الحكومات الأجنبية؛ وهكذا فإن المواطنين العاديين من منطقة الشرق الأوسط أو من مناطق أخرى لا يحظون إلا بموقع صغير في خلفية المشهد. فوسائل الإعلام الإخبارية الغربية لا تقدم تغطية كافية لأوضاع هؤلاء المواطنين، كما تفعل بالنسبة إلى المواطنين الغربيين: مشكلاتهم، وأحلامهم، وثقافتهم، وصراعاتهم من أجل الحصول على وظيفة، ونضالهم من أجل المحافظة على معدل معقول من الدخل، وكفاحهم من أجل توفير تعليم جيد لأبنائهم، وتدهور مستوى التدريس في المدارس الحكومية، وعمالة الأطفال، إلى ما هنالك. وكانت نتيجة ذلك ضرراً مزدوجاً. فمن ناحية، يعزز الصحفيون العرب فهمهم الخاطئ للأخبار الجادة عندما يعزونها إلى السياسات والحكومات، ويتجاهلون الجماهير ومشكلاتهم اليومية، بحيث يضعونها في خانة الصحافة "المتدنية المستوى". ومن ناحية أخرى، لا تتاح للمشاهدين الغربيين فرصة معرفة الشعوب العربية من المنظور الإنساني؛ ولا يعرفون عنهم شيئاً

الإمن خلال الحكومات. الاختلاف هنا حاسم. كم مرة شاهدنا العرب يقدمون في نشرات الأخبار الغربية كمواطنين عاديين؟ كم مرة أخذت الصحافة الغربية على عاتقها الحديث عن موضوعات اجتماعية تجاهلتها وسائل الإعلام الإخبارية العربية؟ كم مرة قامت الصحف الغربية بذكر البلدان العربية في أقسامها الثقافية؟ تستطيع وسائل الإعلام الإخبارية الغربية المساهمة في ثورنة النمط الإخباري والتقاليد الصحفية في وسائل الإعلام العربية لو كانت لديها الجرأة لثورنة تغطيتها للأخبار الخارجية وجعلها أكثر شمولية.

المحلي رديء، والعالمى حَسَن؟

في تحليلها الدقيق لظاهرة اللامبالاة التي يبديها الأمريكيون حيال السياسة، تنحونينا إلياسوف⁴⁸ باللائمة في ذلك على الصحافة المحلية لوضعها قضايا الناشطين ضمن سياق محلي بدلاً من تصوير هؤلاء الناشطين كمواطنين يمكن أن يكون لهم رأي في صياغة السياسة الوطنية والعالمية. تتذكر كيف أن المراسلين المحليين كانوا يُعَدُّون وظيفتهم كمراسلين ماملة، وكيف كانوا يتمنون لو كانوا مراسلين في المدن، حيث تكون وظيفتهم "إرسال تقارير عن قضايا أكثر أهمية"⁴⁹. كانوا يسخرون من الموضوعات التي يقومون بتغطيتها، وهو ما جعلهم أبعد ما يكونون عن النموذج المثالي المتمثل في "إدوارد مارو وهو ينقل أخبار أحداث تهز العالم". وهكذا، فقد بدا وكأن إلياسوف تفضل التحليل العميق للمشكلات "المحلية" من خلال تمحيص جذورها السياسية، ومن خلال الكيفية التي ترتبط بسياسة وطنية شاملة، أو

حتى عالمية، وليس بالمصالح الصرفة " في الأفعال المحلية المرئية للفرد (إعطاء بطانية لشخص مشرد، أو إطعام جائع، على سبيل المثال) ⁵⁰.

إلا أن ما يُطرح في هذا الفصل للنقاش هو عكس ذلك تماماً: نحن هنا أمام مجموعة من الصحفيين الذين يميلون نحو تأطير الموضوعات في سياق إقليمي أو عالمي كشرط مسبق لإذاعته ونشره. أما إذا صُنِّفت الموضوعات على أساس أنها محلية، فإنها تُعدُّ بحد ذاتها غير جديرة بالنشر في مثل هذه المحطات المهمة. أميل نحو التأكيد على أن الباحثين الغربيين أمثال هايرماس وإلياسوف يميلون إلى بناء آرائهم على قاعدة ذات صلة بالمركزية الأوروبية المتأصلة في تاريخ "سياسة الاعتراف" الصلب، كما قال تشارلز تايلور⁵¹، التي يُزعم بأن لها سمة عاطفية تتجلى في نزوعها نحو تحقيق ذاتها⁵². ولكن في السياق العربي، لدينا جمهور؛ أو لنقل إن لدينا شرادم من جماهير مبعثرة مقصاة عن الحوارات الجادة التي تتم بلغة رفيعة. هذه الشرائح من المشاهدين الراغبين والقادرين على مناقشة هذه الموضوعات تساهم عادة في مثل هذه الفعاليات، بينما يلجأ الآخرون الذين ليس بمقدورهم القيام بذلك، إلى مواقع أقل شأنًا؛ عادة ما تكون مخبأة داخل زوايا في الصحف، أو في الدراما والرواية اللتين تعكسان الثقافة الشعبية. أما نتيجة ذلك، فتتمثل في التركيز على ما هو عالمي (أي عام) على حساب ما هو محلي (أي خاص).

أما في السياق الأمريكي، كما أوضحت ذلك إلياسوف، " فقد نظر المنطق العام إلى الفضاء العام من زاوية أن هذا الأخير هو منطلق

لإذاعة ونشر المصالح الشخصية بشكل دراماتيكي على الهواء، وترجمة هذه المصلحة الذاتية إلى سياسات عامة قصيرة النظر؛ هذا التعريف الشعبي للفضاء العام أبقى أكثر الحوارات اللافتة بعيداً عن انتشارها جماهيرياً⁵³. لكن العكس هو الصحيح بالنسبة لوسائل الإعلام العربية حيث يميل الصحفيون العرب إلى وضع القضايا السياسية الكبرى على رأس أولوياتهم، أي القضايا المرتبطة بالسياسة الخارجية مقصين بذلك الموضوعات المحلية بعيداً عن الحوارات العامة. وهكذا، فلو أن الباحثين الغربيين أعربوا عن قلقهم من سيطرة القضايا المحلية على حساب القضايا العامة، فإن على الباحثين العرب أن يبدوا قلقاً بالاتجاه المعاكس، المتمثل في هيمنة القضايا العامة على القضايا المحلية.

إضافة إلى ذلك، ترفض إلياسوف فكرة أن البرامج الحوارية الشعبية مثل برنامج (أوبرا) يمكن أن تساهم في استعادة ثقة الأمريكيين بالسياسة، من خلال طرح قضايا سياسية ضمن إطار أكثر شعبية. تؤكد بدلاً من ذلك، ضرورة أن يقوم المواطنون "بتعلم كيفية ربط حياتهم الخاصة بالقضايا السياسية. يكفي إجراء اتصال هاتفي واحد بأحد البرامج الحوارية الإذاعية لكي يؤكد من جديد قطاع المستمعين بأن الحوار السياسي يشنت الذهن ويبعث على التشويش، وأن الأفكار تأتي من أماكن لا يعلمها إلا الله، وأن المهتمين بالسياسة الذين يريدون فقط سماع أصواتهم، يتحدثون لساعات في أوقات غير مناسبة ليلاً ونهاراً"⁵⁴. ولكن هذا الرأي يفترض مرة أخرى وجود نمط معين من الجمهور: أي جمهور يهتم اهتماماً شديداً بتمييزه الشخصي،

والمطالب بإيجاد شكل من أشكال التوازن بين ما هو شخصي وبين ما هو سياسي.. ولكن، في السياق العربي، هناك شرائح متشعبة من الجمهور معظمها في حاجة إلى أن يتم الاعتراف بها بشكل متساوٍ مع الشرائح الأخرى، إلا أنها لا تمتلك الجرأة للمطالبة بهذا الحق. وكما عرضت من قبل، بدأت مؤخراً القنوات الأرضية المحلية والقنوات الخاصة كجزء من إستراتيجياتها التسويقية، بالتركيز على الضيق الذي شعر به هؤلاء الأشخاص الذين عوملوا كأدوات تسويقية، وليس كأدوات سياسية من أجل كسب قلوب الناس وعقولهم. بدأت هذه الشرائح إذاً تتبين أن مشاعرهما أصبح يحسب لها حساباً، وأن هذه المشاعر يمكن أن تكون لها "قيمة تبادلية" في وسائل الإعلام تلك.

ربما كان هذا هو السبب الذي جعل برامج حوارية مثل برنامج أوبرا وينفري ذات شعبية طاغية في المنطقة خصوصاً في السعودية، حيث إن ثلث السكان البالغ عددهم 26 مليوناً هم من النساء اللواتي لا تتجاوز أعمارهن خمساً وعشرين سنة⁵⁵. يتذكر أحد الرجال السعوديين كيف أن هذا البرنامج شد والدته البالغة من العمر سبعين سنة عندما رأت صورة لشابة مصابة بالحروق. أثارت تلك الصورة فضولها، فطلبت إلى ابنها كي يترجم لها مادة تلك الحلقة؛ وكيف أنها بدأت تذرف الدموع بعد أن عرفت المصاب الذي حل بتلك الأمريكية الشابة بعد تعرضها لحادث. بالإضافة إلى ما تقدم، ساعد ذلك البرنامج العرب في الخليج على الاطلاع على حقيقة المجتمع الأمريكي؛ وهي الحقيقة التي لا تعرضها الحوارات السياسية والبرامج التي تتناول قضايا الساعة⁵⁶. في

واقع الأمر، شجع انتشار هذا البرنامج العديد من المذيعات العربيات لتقديم نسخة مقلدة له؛ فقد أطلقت المذيعة المصرية نشوى الرويني برنامجها بعنوان (نشوى) في قناة دبي الفضائية، وقامت بتقديم بانوراما شبيهة بتلك التي تقدمها أوبرا، حيث مزجت بين المشكلات الاجتماعية، وبين مقابلات أجرتها مع فنانيين. وقد أعطى هذا البرنامج مقدمته الرويني لقب "أوبرا العرب"، هو لقب تعتقد هي أن جمهورها هو الذي أعطاه هذه الشعبية⁵⁷.

إذا كانت وسائل الإعلام العربية تمثل، كما عرضنا في الفصل الأول من هذا الكتاب، جسراً يربط بين الصحفيين ويفصل بينهم، فإنها كذلك تمثل جسراً نخبويًا. إنها تشكل جسراً ذهنياً يفصل بين المثقفين وبين غير المثقفين؛ وبين المنعمين وبين الأقل تنعماً فيما يتصل بالموضوعات والأسلوب والقضايا التي تطرح في الأنماط الإعلامية. قدّمتُ في موضع آخر⁵⁸ مثلاً عن فورة أولئك الذين يضعون أيديهم على "رأسمال ثقافي"، وقد بنيت هذا المثال على الاستنتاجات التي طلعت علينا بها ريم سعد، المتخصصة بعلم الإنسان من خلال تجربتها في برنامج وثائقي بعنوان (الزواج على الطريقة المصرية)، وقد أنتج هذا البرنامج لصالح محطة BBC2 سنة 1991⁵⁹. تناول هذا البرنامج الوثائقي موضوع الطلاق، مستخدماً امرأة مصرية بسيطة كمثال لهذا الموضوع. كانت تلك المرأة أمية، وقد سبق لزوجها أن هجرها. عرضت مشكلاتها ومعاناتها مع أطفالها الذين بدؤوا يشبون عن الطوق. هذه المرأة التي لم تكن تتمتع بمسحة من الجمال، كانت تتحدث

باللهجة العامية التي مزجتها ببعض العبارات النابية التي كشفت عن مستواها الاجتماعي. لاقى هذا البرنامج انتقادات واسعة في مصر، حيث استعمل المثقفون الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى الصحافة بوصفها منبراً إعلامياً لكيل الشتائم لصانعي الفيلم، ولريم سعد التي ساعدتهم على إنتاج هذا البرنامج بزعم أن تلك المرأة لا يمكن أن تمثل الأم المصرية الحقيقية؛ وأن أميتها واستخدامها لعبارات نابية يشكلان عاراً على مصر. بالمقابل، لا يشعر المثقفون أو السواد الأعظم من الناس في المجتمعات الغربية بالإهانة لو حدث أن تم عرض تحقيق مشابه عن أشخاص مشردين أو من بيئة متدنية في الأخبار أو في أحد البرامج الحوارية. على العكس من ذلك، إن عرض مثل هذا الموضوع كان بالتأكيد سيلاقي الكثير من التقدير، وسيُعدُّ جزءاً من واجب وسائل الإعلام المتمثل في نشر الحقيقة بكل وضوح أمام طبقات المجتمع وشرائحه. كما سيعكس عرض مثل هذا البرنامج سياسة الاعتراف السائدة في المجتمعات الغربية، حيث يطالب السواد الأعظم من الناس بالاعتراف الذي يحتاج إليه في المنطقة العامة، ويحصل عليه.

نستنتج مما تقدم أن سلطة وسائل الإعلام تتجلى تحديداً في عاملين اثنين: المحتوى والمدخل. فإذا كان المحتوى يتناول مشكلات مباشرة تتعلق بالمجتمع المحلي أو الوطني، فإن من الممكن أن تضيف وسائل الإعلام إلى وضوح المحتوى في المنطقة العامة. ويوازي المحتوى في الأهمية المدخل المفتوح الذي يسهّل لجميع الفصائل والطبقات الاجتماعية عملية المشاركة في هذه الحوارات.

تتجلى إحدى السمات الفردية لوسائل الإعلام العربية الإخبارية في حقيقة لا مركزيتها وتوزعها على العديد من البلدان، بالتوازي مع جمهور موزع على المناطق الجغرافية نفسها. مع ذلك، فشلت المؤسسات التعليمية الغربية في الأخذ في الحسبان هذا التقاطع المدهش بين وسائل الإعلام المحلية والإقليمية من جهة، وبين وسائل الإعلام الإقليمية والعالمية من جهة أخرى. وهكذا، وبعيداً عن التمجيد الساذج لوسائل الإعلام العربية ذات البعد القومي بسبب تركيزها على المسائل العالمية والإقليمية، فإن علينا البحث عن تمثيل لعامة الناس، أو عن أسباب عدم تمثيلهم في الوسائل الإعلامية نفسها. قابلت باحثين أوروبيين عبروا عن أمنياتهم في أن "تحوز" وسائل الإعلام في دول الاتحاد الأوروبي في يوم من الأيام على درجة الرصانة نفسها التي تتمتع بها وسائل الإعلام العربية ذات البعد القومي، والتي تستطيع بموجبها وضع السواد الأعظم من الأوروبيين ضمن بوتقة واحدة. إلا أن ما نسوا أن يتخيّلوه، هو الشاكلة التي ستكون عليها وسائل الإعلام هذه، خصوصاً إذا كان التركيز في وسائل الإعلام الأوروبية سيتم على قضايا السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي فقط، متجاهلة المشكلات المحلية اليومية للعامة واعتبارها غير مهمة البتة؛ ومن ثمّ تحيلها إلى المحطات الشعبوية.

سبق لي القول إن محتوى وسائل الإعلام العربية ذات البعد القومي هو محتوى "نخبوي" في العادة، بمعنى أنه يركز على السياسات الخارجية بدلاً من تركيزه على المشكلات الاجتماعية المباشرة واحتياجات المجتمعات المحلية. لكن التنافس الذي شهدناه مؤخراً، والذي نتجت عنه زيادة في أعداد المحطات الإعلامية المطبوعة والمسموعة والمرئية، ناهيك عن منتديات الإنترنت، ساعد على منح القضايا الخاصة والداخلية قدراً معقولاً من الحضور الإعلامي.

أصبح من المتعارف عليه أن ما يميز وسائل الإعلام الحرة عن مثيلاتها غير الحرة هو العلاقة بين وسائل الإعلام وبين الأنظمة السياسية الحاكمة. ومن ثمّ فإذا كان النظام استبدادياً، فإن وسائل الإعلام سوف تستخدم لإخفاء معلومات مهمة وحيوية عن الجمهور؛ وقد تقوم بما هو أسوأ: فقد تقوم بلي عنق الحقيقة كما قامت به إذاعة صوت العرب. ولكنني أرى أنه إذا لم تتعاط وسائل الإعلام مع المشكلات اليومية والآنية التي يعانيتها الناس - وهنا أقصد الفقراء والمحرومين بالإضافة إلى الطبقات الوسطى الناشئة - فإنها تكون بذلك مطية

لإخفاء الكثير من الحقائق الحيوية، وذلك بسبب تجاهلها لها كقضايا حوارية مهمة.

مع ذلك، يرى الباحثون الغربيون أن مشكلة وسائل الإعلام العربية تكمن فقط في الأنظمة السياسية الاستبدادية في العديد من البلدان العربية. ومن ثم فإن النقاش يتمحور حول فرضية أنه إذا ما أتاحت هذه الأنظمة للصحفيين قدراً من الحرية ينشرون من خلالها ما يريدون، فإن وسائل الإعلام ستساهم بشكل ألي في تخفيف الاحتقان الاجتماعي. لكن هذا الرأي يتجاهل كلية الطريقة التي يستوعب بها الصحفيون أنفسهم الدور المناط بهم في المجتمع، وتقويمهم للموضوعات التي تستحق النشر. يمكن في الحقيقة أن يؤدي ذلك ضمناً إلى نتائج حاسمة تتعلق بالدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في خدمة جماهيرها، والمساهمة في ديمقراطية المنطقة برمتها.

يُعدُّ التركيز الشديد على القضايا السياسية المهمة بصفاتها أنماطاً "جادة" جزءاً لا يتجزأ من "المكانة الصحفية الرفيعة" التي تتطلب قدراً معقولاً من رأس المال الثقافي عند مهنيي وسائل الإعلام. مع ذلك، إذا لم يجهد هؤلاء المهنيون من أجل إبراز الصلة الواضحة بين ما هو محلي وبين ما هو إقليمي، فإن العامة سوف تلجأ إلى قصص وإشاعات مبسطة نوعاً ما، لتفسير مثل هذه الصلة. فمثلاً، يمكن للاهتمام الشديد بالأخبار والآراء حول علاقة الولايات المتحدة الرسمية مع البلدان العربية بدلاً من تسليط الضوء على عامة الشعب الأمريكي ومشكلاته اليومية، أن يؤدي إلى نشوء شكل من أشكال نظرية

المؤامرة تلعب فيها الولايات المتحدة كأمة، دور الخصم الشيطاني. ولقد عبر مقدم أحد البرامج الحوارية الذائعة الصيت عن ذلك بالقول إن الجماهير المصرية تلقي باللائمة على الولايات المتحدة بصفتها مسؤولة عن مشكلاتهم اليومية. وهكذا، "إذا ارتفعت أسعار النفط، فستكون الولايات المتحدة هي السبب. ونظراً لكوننا نعتمد على الأمريكيين لإمدادنا بالقمح، فإننا نوجه اللوم إلى الولايات المتحدة إذا ارتفع سعر رغيف الخبز. إن المواطن المصري العادي يعرف أن الولايات المتحدة هي سبب كل هذه المشكلات"⁶⁰.

إذا كنت فيما تقدم، قد أنحيت باللائمة على بعض القنوات العربية بسبب تأكيدها المفرط على "تسييس" أخبارها الوطنية والخارجية على حد سواء، بدلاً من التركيز على الموضوعات الاجتماعية التي تمس حياة المواطن بشكل مباشر، فإنني أود أن أضيف هنا إلى ما تقدم، بالقول إن الصحفيين الغربيين العاملين في منظمات صناعة الرأي يميلون إلى "تسييس" (الآخر) أيضاً. وتكون النتيجة أن جمهورهم نادراً ما يرى (الآخر) كإنسان مثلهم تماماً، بل كعضو في كيان (مسييس) يمكن أن تحل مشكلاته فقط من خلال استعمال التدخل السياسي. النتيجة الحتمية لذلك تتمثل في هوة سحيقة تفصل بين طريقة تغطية الصحفيين للأخبار المحلية أو الوطنية، وبين الأخبار الخارجية.

هناك في واقع الأمر تعميمات جارفة في وسائل الإعلام الغربية التي تصور العرب فيها كمجموعة واحدة وليس كمجموعات متنوعة، ويوضعون عادة ضمن إطار واحد كمسلمين. لا تستخدم عبارة "المسلم"

في واقع الأمر في العديد من البلدان الغربية للدلالة على خلفية دينية، بل للدلالة على الانتماء القومي. فمثلاً، عندما أعلن كبير ضباط الشرطة البريطانية عن النية لتجنيد آلاف من "المسلمين" رجال ونساء في سلك الشرطة، قامت وسائل الإعلام البريطانية بنشر هذه الإعلانات من دون أن تحدد المقصود بكلمة "المسلم" في هذا السياق⁶¹. هل يعني هذا أن كل من ولد في بيئة دينية معينة يجب أن يصنف دائماً ضمن هذا الإطار؟ ماذا لو كانوا من المنشقين، أو من غير الممارسين للشعائر الإسلامية، أو من غير المهتمين بالدين؟ لماذا لا يتم التعريف بهم بحسب انتمائهم الوطني بغض النظر عن خلفياتهم الدينية؟ هل كانت وسائل الإعلام، أو أي سياسي لتقوم بفعل الشيء نفسه لو كان المطلوب تجنيد بوذيي أو مسيحيين أو هندوس أو يهود في سلك الجيش أو في سلك الشرطة؟

لا حاجة إلى التأكيد في هذا الصدد على أن هذه العبارات التبسيطية لا يمكن أن تأخذ لها مكاناً في مجتمع عالمي يتسم بهويات مهجنة. يصيب صاغية وبشير كبد الحقيقة حول هذه النقطة عندما يعلنان أن

المهاجرين والمنحدرين من أصلابهم... يمكن أن يكونوا قد وصلوا إلى بلدان المهجر كباكستانيين أو أتراك أو مغاربة أو جزائريين أو عراقيين. بعد وصولهم إلى الغرب واستقرارهم فيه، تم تحويلهم إلى "جماعات إسلامية". تشكل مثل هذه الجماعات إلى حد ما، "حقيقة افتراضية" موجودة بالدرجة الأولى في عقول الساسة والخبراء والصحفيين الغربيين - وبالطبع، في عقول من يفترض أنهم "ناطقون" باسم هؤلاء⁶².